الأمم المتحدة

A/C.3/74/SR.31

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والسبعون

Distr.: General
29 January 2020
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الحادية والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء 23 تشرين الأول/أكتوبر 2019، الساعة 10:00

الرئيس: السيد براون . . . . . (لكسمبرغ)

المحتويات

البند 70 من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها *(تابع)*

(أ) تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان *(تابع)*

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية *(تابع)*

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين *(تابع)*

(د) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما *(تابع)*

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

19-18374 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة 10:00.

البند 70 من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها *(تابع)*

(أ) **تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان** *(تابع)* (A/74/40 و A/74/44 و A/74/48 و A/74/55 و A/74/56 و A/74/146 و A/74/148 و A/74/179 و A/74/233 و A/74/254 وA/74/256)

(ب) **مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية** *(تابع)* (A/74/147 و A/74/159 و A/74/160 و A/74/161 و A/74/163 و A/74/164 و A/74/165 و A/74/167 و A/74/174 و A/74/176 و A/74/178 و A/74/181 و A/74/183 و A/74/185 و A/74/186 و A/74/189 و A/74/190 و A/74/191 و A/74/197 و A/74/198 و A/74/212 و A/74/213 و A/74/215 و A/74/226 و A/74/227 و A/74/229 و A/74/243 و A/74/245 و A/74/255 و A/74/261 و A/74/262 و A/74/270 و A/74/271 و A/74/277 و A/74/285 و A/74/314 و A/74/318 و A/74/335 و A/74/349 و A/74/351 و A/74/358 و A/74/460)

(ج) **حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين** *(تابع)* (A/74/166 و A/74/188 و A/74/196 و A/74/268 و A/74/273 و A/74/275 و A/74/276 و A/74/278 و A/74/303 و A/74/311 و A/74/342 و A/74/507)

(د) **التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما** *(تابع)* (A/74/36)

1 - **السيد لينك** (المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967): عرض تقريره (A/74/507)، فقال إن حكومة إسرائيل رفضت مرة أخرى السماح له بدخول الأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل، ما يعني مواصلة موقفها بعدم التعاون، الذي لا يخدم مصالح أحد وينتهك أحد الالتزامات الأساسية للدول الأعضاء على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة وفي اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها. وقال إن حكومة الأردن استضافت بعثته إلى المنطقة في تموز/يوليه 2019، وسافر المدافعون عن حقوق الإنسان ومسؤولو السلطة الفلسطينية وموظفو الأمم المتحدة إلى عمان للاجتماع به أو اتصلوا به على الإنترنت أو خطياً. غير أنه لا يوجد بديل عن الزيارة القطرية التي تتيح فرصة للقاء الناس والمنظمات على أرض الواقع، وجمع الأدلة شخصيا، والتحدث مع المسؤولين الحكوميين من إسرائيل لمعرفة المزيد من وجهة نظرهم.

2 - ومضى يقول إن الأزمة الإنسانية الحادة في غزة هي كارثة من صنع الإنسان، وإن الظلم الذي يسببه الحصار الجوي والبحري والبري الذي تفرضه إسرائيل على غزة منذ 12 عاماً هو شكل من أشكال العقاب الجماعي المحظور صراحة بموجب اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب. وفي أعقاب ثلاث حروب مدمرة وتخفيضات خطيرة في المساعدات الإنسانية في الآونة الأخيرة، بما في ذلك المساعدات المخصصة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، أفادت التقارير أن أربعة من كل خمسة موظفين في غزة يتقاضون أقل من الحد الأدنى للأجور، وأن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هناك يقل الآن عن نصف نصيب الفرد في الضفة الغربية، وأن أكثر من نصف سكان غزة يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وأن أكثر من 50 في المائة منهم عاطلون عن العمل، بمن فيهم 70 في المائة من سكان غزة دون سن الثلاثين. وعلاوة على ذلك، فإن نظام الرعاية الصحية ينهار، والمياه المتاحة غير صالحة للشرب إلى حد كبير، ولا يمكن الاعتماد على إمكانية الحصول على الطاقة الكهربائية. ومنذ آذار/مارس 2018، قُتل أكثر من 200 فلسطيني، غير مسلحين إلى حد كبير، بنيران القناصة وأصيب أكثر من 000 33 شخص على حدود غزة. وفي آذار/مارس 2019، أفادت لجنة التحقيق التي أُنشئت في أعقاب ذلك بأن جميع المتظاهرين تقريباً الذين قُتلوا على يد الجنود الإسرائيليين قد أُطلقت عليهم النار في انتهاك لحقهم في الحياة، ولمبدأ التمييز بموجب القانون الدولي الإنساني. ومع ذلك، تجاهلت إسرائيل النداءات المتكررة إلى إجراء تحقيقات مستقلة وشفافة في جرائم الحرب المزعومة.

3 - وتابع قائلا إن الاحتلال الذي دام 52 عاما اتسم بسمتين محددتين هما: الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الدولية والقانون الدولي الإنساني، التي أدانتها قرارات متعددة صادرة عن الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية؛ وعدم رغبة المجتمع الدولي الشديدة، ولا سيما الدول الصناعية الغربية، في فرض أي مساءلة حقيقية على إسرائيل عن تلك الانتهاكات الخطيرة. وقال إن المجتمع الدولي أصر،

منذ اتخاذ قرار مجلس الأمن 446 (1979)، على امتثال إسرائيل الكامل لتوجيهات الأمم المتحدة، بما في ذلك إنهاء بناء المستوطنات. غير أنه بعد مرور 40 عاما، زاد عدد المستوطنين بأكثر من 800 في المائة، من 000 80 إلى 000 650 مستوطن. ودعا مجلس الأمن في قراره 2334 (2016) إسرائيل إلى أن توقف فورا وعلى نحو كامل جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ومع ذلك، ذكر منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، في آخر ثلاثة تقارير فصلية قدمها إلى مجلس الأمن، أنه لم تتخذ أي خطوات للامتثال لهذا الطلب.

4 - وقد حدد ثلاثة مصادر هامة للالتزامات القانونية التي تقتضي من المجتمع الدولي حشد سلطته السياسية بصورة مشتركة لإرغام إسرائيل على إنهاء احتلالها غير المشروع وإزالة العوائق التي تحول دون تحقيق الفلسطينيين حقهم في تقرير المصير، كما يلي: (أ) المادة 1 المشتركة في اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949؛ (ب) والمواد المتعلقة بمسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دوليا المعتمدة عام 2001؛ (ج) والمادة 25 من ميثاق الأمم المتحدة. وفي أربعة تقارير رئيسية (A/HRC/12/48 و A/HRC/22/63 و A/HRC/29/52 و A/HRC/40/74) بتكليف من مجلس حقوق الإنسان على مدى العقد الماضي، تم تحديد انتهاكات صارخة للقيم المشتركة وإشارات متكررة إلى الإفلات من العقاب وانعدام المساءلة وانتشار ثقافة الاستثنائية. ويجب ألا تبقى هذه التقارير على رفوف الذاكرة الجماعية أو كحواشي لتقارير مقبلة تفهرس الكوارث الأخرى التي لم يتم منعها بسبب عدم الاستجابة للمطالب السابقة بالمساءلة. ولم يجر أي احتلال حديث والعالم على هذا القدر من الوعي بالانتهاكات الجسيمة العديدة المرتكبة ولكنه غير راغب تماما في استخدام الأدوات القانونية والسياسية الملموسة والوفيرة المتاحة له لإنهاء الظلم.

5 - واختتم قائلا إن هناك خطوتين يمكن أن يتخذهما المجتمع الدولي من أجل تغيير الوضع، وهما: (أ) الاتفاق على فرض حظر كامل على تصدير واستيراد جميع المنتجات المصنوعة في المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية؛ (ب) ودعوة الأمم المتحدة إلى استكمال وإصدار قاعدة بياناتها المتعلقة بالأعمال التجارية التي تقوم بأنشطة تتصل بالمستوطنات، في الوقت المناسب وبطريقة شفافة. فقد آن الأوان لكي يستخدم المجتمع الدولي مفتاح المساءلة من أجل كسر هذا القفص الحديدي الذي يفرض احتلالا لا نهاية له.

6 - **السيدة رشيد** (المراقبة عن دولة فلسطين): قالت إن المقرر الخاص قدم في تقريره تحليلا واضحا للمساءلة والإفلات من العقاب ومسؤولية المجتمع الدولي عن إنهاء احتلال فلسطين، والانتهاكات الإسرائيلية الأخرى للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويعكس التقرير إنكار السلطة القائمة بالاحتلال حقوق الشعب الفلسطيني وتشويهها وانتهاكها، ويتضمن توصيات فيما يتعلق بالمساءلة الدولية عن إنهاء الاحتلال غير القانوني.

7 - ومضت تقول إن القائمة الطويلة من الانتهاكات المنهجية والمستمرة التي ترتكبها إسرائيل ضد السكان المدنيين الفلسطينيين في فلسطين المحتلة معروفة جيدا، وما هي إلا دليل على مدى انتشار هذه الانتهاكات، مما يؤدي إلى إدامة الاحتلال غير القانوني وترسيخه في انتهاك مباشر وخرق خطير للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي الجنائي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ومع ذلك، وعلى الرغم من القدر الكبير من القوة التي تتوفر لدى المجتمع الدولي كي يكفل التوصل إلى حل إيجابي ودائم وعادل لإنهاء الاحتلال، فإن الافتقار الحاد إلى المساءلة والإفلات الوفير من العقاب الذي يتسم به سلوك الاحتلال لمدة خمسة عقود لم يستمر فحسب ولكن تفاقم أيضا.

8 - وتابعت تقول إن دولة فلسطين ستدرس التوصيات الهامة العديدة التي قدمها المقرر الخاص، وأشارت بصفة خاصة، بالإضافة إلى دعوة إسرائيل إلى إنهاء الاحتلال، إلى دعوة المجتمع الدولي مباشرة إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة من أجل ضمان نهايته. واستفسرت عما يتطلبه ذلك عمليا، وعن الشكل الذي يمكن أن تتخذه التدابير المضادة والجزاءات ذات الصلة. وطلبت أيضا إلى المقرر الخاص أن يتوسع أكثر في توصياته الأخرى، ولا سيما فيما يتعلق بالتماس فتوى من محكمة العدل الدولية، والتكليف بإجراء دراسة للأمم المتحدة بشأن مشروعية ضم الأراضي الفلسطينية واستمرار احتلالها.

9 - واختتمت تقول إن وفد بلدها يدين مرة أخرى رفض إسرائيل التعاون مع ولاية المقرر الخاص، ويدعو الأمين العام ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والدول الأعضاء إلى اتخاذ تدابير تكفل عدم عرقلة ولايته وتضمن امتثال إسرائيل.

10 - **السيد بوفيدا بريتو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): تكلم باسم حركة بلدان عدم الانحياز، فقال إن الحركة تؤكد من جديد

دعمها للشعب الفلسطيني، وتكرر الإعراب عن تعازيها للمعاناة التي يتحملها منذ عام 1967 تحت الاحتلال العسكري الإسرائيلي الدائم، الذي استمر في حرمانهم من حقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك الحق في تقرير المصير. وتدين الحركة الحالة الحرجة وغير المستدامة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وكذلك الحملة العسكرية الوحشية المستمرة وانتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب التي ترتكبها السلطة القائمة بالاحتلال، في انتهاك للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. ورأى أن الوقت قد حان لتصحيح هذا الظلم التاريخي. وفي الاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق التابع للحركة، المعقود في كاراكاس في تموز/يوليه 2019، أعرب الحاضرون عن قلقهم العميق إزاء تفاقم الأزمة الإنسانية في المنطقة، التي تركت أكثر من مليوني فلسطيني معزولين ومحاصرين بسبب الحصار غير القانوني الذي استمر لأكثر من عقد من الزمان.

11 - **السيد روسكو** (المملكة المتحدة): قال إن عدم إمكانية الوصول إلى إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة يعوق عمل الممثل الخاص وقدرة اللجنة الثالثة على تقييم حالة حقوق الإنسان هناك. وإذ يساور المملكة المتحدة القلق إزاء استمرار العنف في جميع أنحاء إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة، فإنها تدين بشدة الهجمات الإرهابية وأعمال العنف ضد المدنيين، وكذلك انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي في سياق الاحتلال، بما في ذلك التطورات الاستيطانية وهدم المنازل الفلسطينية. وتدين أيضا انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وسلطات حماس القائمة بحكم الأمر الواقع في غزة. وأعرب عن قلق وفد بلده إزاء احتمال ضم أي جزء من الأرض الفلسطينية المحتلة، الأمر الذي يتعارض مع القانون الدولي ويضر بجهود السلام، وإزاء الحالة الإنسانية في غزة وأثر القيود الإسرائيلية المفروضة على حياة الفلسطينيين. واختتم قائلا إن المملكة المتحدة لا تزال ملتزمة بحل الدولتين فيما يتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط وتحث السلطة الفلسطينية وحماس على تجديد جهودهما لتحقيق المصالحة دعما لإيجاد حل سياسي طويل الأجل.

12 - **السيد بونتيرولي** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): قال إن الاتحاد الأوروبي لا يزال ملتزما بالتوصل إلى حل شامل للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، من خلال حل الدولتين واتفاق على إنهاء الاحتلال، وتلبية الاحتياجات الأمنية لكلا الطرفين وتلبية تطلعات الفلسطينيين إلى الدولة والسيادة، على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والبارامترات المتفق عليها دوليا. وقال إن وفد بلده سيواصل العمل مع الطرفين ومع الشركاء الإقليميين والدوليين من أجل استئناف مفاوضات حقيقية لحل جميع قضايا الوضع النهائي وتحقيق سلام عادل ودائم.

13 - وتابع يقول إن المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، غير قانونية بموجب القانون الدولي، وتشكل عقبة كبيرة أمام السلام، وتهدد آفاق حل الدولتين. وفي ضوء أعمال العنف الأخيرة والمتنامية في غزة، بما في ذلك إطلاق الصواريخ على إسرائيل، وكذلك أعمال العنف في الضفة الغربية، من الضروري استعادة الأفق السياسي للسلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين من أجل احتواء التطرف الذي يمكن أن يزيد من حدة المخاطر على المنطقة بأسرها. وقال إن وفد بلده يشير إلى الأهمية الخاصة للأماكن المقدسة في القدس، ويدعو إلى التمسك بالوضع الراهن الذي تأسس في عام 1967 لجبل الهيكل/الحرم الشريف. وبيّن أنه لا يمكن إيجاد حلول مستدامة للنزاعات في الشرق الأوسط إلا من خلال التعاون المتعدد الأطراف.

14 - واختتم قائلا إن الاتحاد الأوروبي يؤيد بقوة العمل الذي يضطلع به المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، ويثني على جهوده الرامية إلى التخفيف من حدة الأزمة الإنسانية في غزة. وقال إن التحدي الحقيقي يكمن في عدم تنفيذ السياسات المتفق عليها وعدم إنفاذ القانون الدولي. وطلب من المقرر الخاص أن يفصح عن أولوياته الحالية.

15 - **السيدة فارينا** (ملديف): قالت إن احترام سيادة القانون والتمسك بالالتزامات الدولية هما حجر الزاوية في إحلال السلام والأمن الدوليين. وأعربت عن بالغ القلق من العنف المتواصل والتوسع المستمر للمستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية، ومن تدهور حالة حقوق الإنسان والأزمة الإنسانية المستمرة في دولة فلسطين. وأوضحت أن محنة الفلسطينيين وحقهم في تقرير المصير يظلان أولوية دولية، ووصفت الاحتلال غير القانوني لفلسطين، وضم القدس، وتحويل عاصمة إسرائيل إلى القدس بانتهاكات واضحة للقانون الدولي أدانتها الدول الأعضاء مراراً. وجددت نداء ملديف إلى التوصل إلى حل الدولتين باتفاق دولي، بإقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة على أساس حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وكفالة السلام والرخاء فيها. وأشارت إلى أن المجتمع الدولي يجب أن يكفل احترام حقوق الإنسان للأشخاص الذين يعيشون تحت

الاحتلال، بما في ذلك حقهم في التحرر من الخوف والقمع. وأعربت عن ضم صوت وفد بلدها إلى النداءات التي تدعو إسرائيل إلى السماح للممثل الخاص بالدخول دون مزيد من التأخير.

16 - **السيد عثمان** (ماليزيا): قال إن الجهود الرامية إلى حماية وتعزيز حقوق الإنسان والكرامة للفلسطينيين ليست عملاً خيرياً بل هي مسؤولية تقع على عاتق المجتمع الدولي. وأوضح أن ماليزيا تحث إسرائيل على وضع حد لانتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي ترتكبها قوات الأمن التابعة لها ضد الفلسطينيين، بمن فيهم النساء والأطفال. فإسرائيل ملزمة بالتحقيق في الانتهاكات المزعومة ومتابعة المسؤولين عنها. وسأل عن أفضل السبل التي يمكن بها للدول الأعضاء والمجتمع الدولي أن تساعد في ضمان المساءلة والتعويضات عن الانتهاكات التي ترتكبها إسرائيل، بالإضافة إلى التوصيات المقترحة في التقرير.

17 - **السيد حساني نجاد بيركوهي** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن الحصار البري والبحري غير القانوني المفروض على غزة منذ أكثر من 12 عاماً، والأزمة الإنسانية التي نتجت عن ذلك، والعقاب الجماعي المستمر للمدنيين، ترتب عنها ظروف معيشية قاسية للفلسطينيين. وأشار إلى أن جميع حقوق الإنسان الأساسية تقريباً للشعب الفلسطيني تتعرض للانتهاك بسبب السياسات الإسرائيلية العدوانية واستمرار أنشطة الاستيطان الإسرائيلية غير المشروعة في الضفة الغربية والقدس الشرقية وفي الجولان السوري المحتل. وأوضح أن هذه الحالة تؤدي إلى تفاقم بيئة قاسية سائدة بالفعل، حيث يعيش العديد من الفلسطينيين تحت تهديد أوامر الهدم والتشريد ويتعرضون للمضايقة من جانب المستوطنين غير الشرعيين ولعنف بلا هوادة من جانب قوات الأمن الإسرائيلية، في ظل إفلات تام من العقاب.

18 - وأضاف قائلاً إن الممارسات الفظيعة المستمرة في حق الفلسطينيين ما كانت لتحدث لولا الدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية وتقاعس المجتمع الدولي عن اتخاذ أي إجراء. فالتدابير غير القانونية مثل نقل سفارة الولايات المتحدة إلى القدس وفرض الولاية القضائية أو الإدارة الإسرائيلية على الأراضي المحتلة تدابير لاغية وباطلة وليس لها أي أثر قانوني دولي.

19 - **السيدة بي تشونتشوير** (أيرلندا): قالت إن استمرار توسيع المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة من خلال هدم المجتمعات المحلية الفلسطينية، والإخلاء المتعمد للأراضي، والنقل القسري للسكان، كل ذلك يشكل انتهاكاً واضحاً للقانون الدولي ويقوض إمكانية التوصل إلى حل الدولتين وتنتج عنه آثار خطيرة على القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان.

20 - وأعربت عن قلق وفد بلدها العميق إزاء تدني مستوى الحماية القانونية التي يحظى بها الفلسطينيون المحتجزون والذين يواجهون المحاكمة، ولا سيما في القضايا التي يكون قاصرون أطرافاً فيها وإزاء استخدام الاحتجاز الإداري، وأعربت عن دعوة وفد بلدها إسرائيل إلى ضمان الاحترام الكامل للالتزامات بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان تجاه جميع السجناء، بما في ذلك بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية حقوق الطفل، وإلى تعاونها الكامل مع المقرر الخاص، بما في ذلك عن طريق تيسير الزيارات إلى الأرض الفلسطينية المحتلة. وتساءلت عن استمرار إساءة معاملة المحتجزين الفلسطينيين وتعذيبهم، وعما إذا كان الجناة يساءلون عن ذلك. واستفسرت عن التطورات في معاملة المدافعين عن حقوق الإنسان والجهات الفاعلة في المجتمع المدني والمحامين، وعما يمكن للمجتمع الدولي القيام به لمواجهة تقلص الحيز المدني في الأرض الفلسطينية المحتلة.

21 - **السيد فوروبييف** (الاتحاد الروسي): قال إن وفد بلده يشعر بالقلق من استمرار تدهور حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويدين أي تدابير قسرية من شأنها أن تؤدي إلى تفاقم الحالة في المنطقة ككل، ويدعو الطرفين من جديد إلى الامتناع عن اتخاذ خطوات يمكن أن تؤدي إلى دوامة من العنف.

22 - وأضاف قائلاً إن وفد بلده يؤكد من جديد موقفه بشأن عدم قابلية الأراضي الفلسطينية للتجزئة ومركزها القانوني، ويعرب عن معارضته للإجراءات الانفرادية التي تنفذها إسرائيل، بما في ذلك استمرار النشاط الاستيطاني غير المشروع، والحصار المفروض على غزة، وسياسة طرد الفلسطينيين وهدم منازلهم. فإجراءات من هذه القبيل ليست فقط إجراءات غير مشروعة من منظور القانون الدولي، بل هي عواقب خطيرة أمام إحلال سلام عادل ومستدام وشامل في الشرق الأوسط.

23 - وتابع قائلاً إن هذا الصراع الذي طال أمده هو أحد أسباب التطرف والإرهاب في المنطقة. ولذلك، تدعو الحاجة إلى مضاعفة الجهود لتسويته، وهذا الهدف لا يمكن أن يتحقق إلا في الإطار القانوني الدولي ذي الصلة، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ومبادرة السلام العربية، ومن خلال المفاوضات المباشرة بين الطرفين دون أي

شروط مسبقة. فمقترح حل الدولتين هو السبيل الواقعي الوحيد لإنهاء المواجهة.

24 - **السيد فاي** (السنغال): قال إن من دواعي الأسف استمرار انتهاكات حقوق الإنسان وعدم احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة. وأعرب عن انضمام وفد بلده إلى النداءات الداعية إلى إيلاء اهتمام دولي عاجل بوضع حد لهذه الحالة والتنفيذ الكامل لأحكام قرار مجلس الأمن 2334 (2016). وأشار إلى أن السنغال تدين بشدة استمرار أنشطة الاستيطان والضم، إلى جانب الحصار غير القانوني المفروض على غزة، لأن ذلك يحرم الشعب الفلسطيني من معظم حقوقه الأساسية. فمن الأهمية بمكان وضع سياسة واضحة لتحقيق استقلال فلسطين، داخل حدود عام 1967، جنباً إلى جنب مع إسرائيل، في سلام وأمن. وأعرب عن تأييد وفد بلده الكامل للشعب الفلسطيني بأسره، وعن كونه يحث المجتمع الدولي، بما في ذلك إسرائيل، على مضاعفة جهوده لتحسين التعاون مع المقرر الخاص، واحترام التزاماته وكفالة احترامها.

25 - **السيدة وولبيك** (النرويج): أعربت عن قلق وفد بلدها البالغ إزاء التقارير التي تفيد باستمرار أعمال العنف والتخويف التي يرتكبها المستوطنون ضد الفلسطينيين في الخليل، وهي أعمال ينبغي عدم السماح باستمرارها دون عقاب، لأن هذه التطورات تهدد آفاق التوصل إلى حل الدولتين عن طريق التفاوض. وأوضحت أنه على الرغم من أن إسرائيل تتحمل مسؤولية كبيرة عن انتهاكات حقوق الإنسان قيد المناقشة، يتعين على السلطة الفلسطينية أيضاً تكثيف جهودها للوفاء بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان. وأعربت عن قلق وفد بلدها العميق إزاء انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في غزة التي تسيطر عليها حماس، بما في ذلك من جانب قوات الأمن التابعة لها. وأشارت إلى أن وفد بلدها، إذ يحث إسرائيل على السماح بدخول المقرر الخاص حتى يتمكن من الاضطلاع بولايته على نحو كامل، فهو يبحث في أفكار بشأن أفضل السبل للحفاظ على التقدم المحرز على مدى العام الماضي وتعزيزه.

26 - **السيدة كوي ديلغادو** (كوبا): قالت إن السياسات المطبقة ضد الشعب الفلسطيني تتعارض مع قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي والإنساني وتشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين بحرمان الشعب الفلسطيني من حقوق الإنسان الأساسية الخاصة به. وأشارت إلى أن الحالة الإنسانية في قطاع غزة بصفة خاصة تتطلب اهتماماً ودعماً عاجلين من المجتمع الدولي. وختمت قائلةً إن تحقيق عملية سياسية مجدية توفر سلاماً منصفاً ودائماً لجميع شعوب المنطقة لن يتأتى إلا بوضع حد لاستعمار واحتلال الأراضي العربية، والإفراج عن السجناء الفلسطينيين، والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة وغير القابلة للتصرف.

27 - **السيدة علي** (الجمهورية العربية السورية): قالت إن السبب الرئيسي للصراع في الشرق الأوسط هو التهديد الذي يتعرض له السلام والاستقرار نتيجة للاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، بما فيها الجولان العربي السوري، فهذا الصراع لا يرجع لأي سبب ديني أو عرقي اختلقه البعض من أجل تدمير المنطقة وإعادة رسم الحدود وإضعاف الشعب. وأوضحت أن غياب المساءلة أو أي آلية لتنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة أدى إلى استمرار الاحتلال ومواصلة ارتكاب الجرائم ضد الشعب في الأراضي العربية المحتلة. ووصفت اعتراف الولايات المتحدة بالقدس عاصمة لإسرائيل والإشارات إلى السيادة الإسرائيلية على الجولان السوري المحتل بجريمة القرن. وأوضحت أن أي شخص يشكك في التقرير بشأن الأنشطة المرتكبة في المنطقة واستمرار الاحتلال الإسرائيلي للجولان والأراضي العربية قد وقع ضحية لممارسات وهمية ساذجة.

28 - **السيد كيونغ** هيوك تشوي (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن انتهاكات حقوق الإنسان المنهجية والجسيمة التي تقع حالياً في الأراضي العربية، بما فيها فلسطين، تثير شواغل خطيرة متزايدة لدى المجتمع الدولي. وأوضح أن استمرار إسرائيل في إنكار حق الفلسطينيين في تقرير المصير يشكل انتهاكاً خطيراً لا مبرر له للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. والتستر المتعمد على انتهاكات حقوق الإنسان خير مثال على التسييس والانتقائية وازدواجية المعايير التي يتم معها إساءة استخدام قضايا حقوق الإنسان لخدمة المصالح السياسية. وأشار إلى أن الاستقلال والسيادة الوطنيين شرطان مسبقان أساسيان للتمتع بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وأفاد بأن وفد بلده يحث بقوة على وضع حد فوري لانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة.

29 - **السيدة شو** دايتشو (الصين): قالت إن قضية فلسطين هي السبب الجذري للحالة في الشرق الأوسط ويجب أن تكون في صميم جدول الأعمال الدولي. وأفادت بأن الصين تدعو كلا من إسرائيل وفلسطين إلى الحفاظ على الهدوء وضبط النفس، واحترام حق الآخر

في الوجود، والامتناع عن اللجوء إلى القوة، وتجنب الهجمات العشوائية على المدنيين الأبرياء. وأكدت على ضرورة التنفيذ الفعال لقرارات الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان ذات الصلة. وأوضحت أن الأطراف المعنية يجب أن ترفع الحصار المفروض على غزة فوراً وأن تهيئ الظروف اللازمة التي تتيح لفلسطين تطوير اقتصادها وتحسين سبل العيش.

30 - وأضافت قائلة إن إنشاء دولة مستقلة حق من حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. وأشارت إلى أنه يجب على أفراد المجتمع الدولي، ولا سيما أولئك الذين لديهم تأثير على كلا الطرفين، أن يلتزموا بحل الدولتين، وأن يسترشدوا بتوافق الآراء الدولي، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وأن يستمعوا إلى وجهات نظر الأطراف المعنية، وخاصة من الجانب الفلسطيني. وأوضحت أنه في التطرق إلى عملية السلام في الشرق الأوسط، يجب حل الخلافات عن طريق الحوار على قدم المساواة. وأعربت عن تأييد الصين القوي للقضية العادلة للشعب الفلسطيني في جهوده الرامية إلى استعادة حقوقه المشروعة، ولجميع الجهود الرامية إلى تخفيف حدة الحالة في فلسطين وإسرائيل. وأوضحت أن وفد بلدها يظل على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي من أجل تعزيز حل شامل وعادل ودائم للصراع.

31 - **السيد كوبا** (إندونيسيا): قال إن تقرير المقرر الخاص يعكس تدهور حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، ويسلط الضوء على التحديات الهائلة التي تعترض تحسين الظروف السائدة في الميدان، ويشدد على أن معاناة الشعب الفلسطيني لن تنتهي في غياب معالجة السبب الحقيقي للمشكلة، وهو عدم تقرير المصير. وأضاف قائلاً إن الأعمال الإسرائيلية، بما في ذلك الاستيطان غير القانوني المتفشي في الأرض الفلسطينية المحتلة والتقارير التي تفيد بمقتل أو إصابة فلسطينيين على يد مستوطنين، أو تدمير ممتلكاتهم، انتهاكاتٌ واضحة لالتزام السلطة القائمة بالاحتلال بالتقيد بالقانون الدولي وبجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وأوضح أنه يجب على المجتمع الدولي أن يتآزر لوقف هذه الأعمال وأن يساند الشعب الفلسطيني عن طريق تقديم المساعدة المادية والتقنية لإيجاد حل دائم لفلسطين. وأعرب عن تأكيد وفد بلده لدعمه القاطع لحل الدولتين على أساس قرارات الأمم المتحدة والشروط المتفق عليها دولياً. وسأل عما يمكن أن يفعله المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، لمساعدة الشعب الفلسطيني على إعمال حقه في تقرير المصير.

32 - **السيد الماضي** (المملكة العربية السعودية): قال إن حقوق الشعب الفلسطيني، ولا سيما الحق في تقرير المصير، غير قابلة للتصرف. وأشار إلى ضرورة وضع حد للاحتلال وإقامة دولة فلسطين المستقلة، مع الإعمال الكامل والفوري للسيادة على الحقوق الإقليمية والحق في العودة، وفقاً للصكوك الدولية. وأوضح أن إسرائيل، بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال، رفضت مسؤوليتها القانونية عن التقيد بالقانون الدولي واحترام مصالح الشعب الخاضع للاحتلال لأكثر من خمسة عقود تعرضت خلالها الممتلكات الوطنية للنهب والمصادرة غير القانونية. ووصف مصادرة الموارد المائية الفلسطينية أيضاً بأنه انتهاك للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ولا سيما الحق في المياه. وجدد تأكيد المملكة العربية السعودية للحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية التي طال بسببها أمد الصراع، وذلك بهدف إنهاء الاحتلال.

33 - **السيد لينك** (المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967): قال إن الرسالة الأساسية الموجهة من المجتمع المدني الإسرائيلي والفلسطيني والإقليمي والدولي هي أن المجتمع الدولي يجب أن يتجاوز مرحلة توجيه النقد إلى مرحلة فرض عواقب على استمرار الاحتلال، الذي لن ينتهي إلا إذا تدخل المجتمع الدولي بحسم للوفاء بالتزاماته القانونية بشأن إنهاء انتهاكات القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان. وقال إن تقريره يتضمن توصيات مستمدة من أفضل الممارسات التي وضعتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر بشأن الكيفية التي يمكن بها إعادة دولة مارقة ومُتحدّية إلى طريق الامتثال للقانون الدولي، بما في ذلك تطبيق تدابير الرد بالمثل، أو اعتماد تدابير مضادة مشروعة، أو الإحالة إلى هيئة أو محكمة دولية مختصة، أو استخدام تدابير جنائية لقمع الانتهاكات. وأضاف أن الحق في الولاية القضائية العالمية يمكن أن يُمَارَس لتقديم الجناة المزعومين إلى العدالة إذا اكْتُشِفَ وجودهم في أي من البلدان العديدة التي أدمجت بالفعل اتفاقيات جنيف ونظام روما الأساسي في قوانينها الوطنية.

34 - وتابع قائلا إن مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في عام 2017 أوصى بأن تستخدم الجمعية العامة سلطتها من أجل أن تلتمس من محكمة العدل الدولية فتوى بشأن ما إذا كان الاحتلال الإسرائيلي قد تجاوز الخط الذي يفصله عن عدم المشروعية

وبشأن التدابير التي يجوز للمجتمع الدولي ويتعين عليه أن يتخذها لحمل الدولة المخالفة والمتحدّية على الامتثال للقانون الدولي. واستعداداً لطلب فتوى كهذه، ينبغي للجمعية العامة أن تُكَلِّفَ بإجراء دراسة لتحديد ما إذا كان هذا الخط قد تم بالفعل تجاوزه، كوسيلة للتعجيل بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، على أساس الركائز الأساسية الأربع لقانون إجراء الاحتلال من قبل السلطة القائمة بالاحتلال، وهي: وجوب أن يكون الاحتلال مؤقتا؛ وعدم جواز ضم أي من الأراضي المحتلة؛ ووجوب إجراء الاحتلال بحسن نية؛ ووجوب اتباع جميع القوانين الدولية والتوجيهات الصادرة عن الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية الموقرة.

35 - وذكر أنه غالبا سيتناول في تقريره الذي سيقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في آذار/مارس 2020 مسألة العقاب الجماعي بوصفه سمة مميزة للاحتلال الإسرائيلي، ولا سيما بوصفه انتهاكا لاتفاقية جنيف الرابعة. وأشار إلى أنه سيقترح في التقرير الذي سيقدمه إلى الجمعية العامة في تشرين الأول/أكتوبر 2020 تدابير عملية يمكن للمجتمع الدولي أن يتخذها فيما يتعلق بالمساءلة.

36 - **السيد رحمن** (المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية): عرض تقريره (A/74/188)، فقال إنه عقد اجتماعات مفيدة مع ممثلين من البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية أثناء زياراته إلى جنيف وتلقى ردودا على العديد من الرسائل التي وُجِّهَتْ. وأعرب عن تطلعه إلى مواصلة الحوار مع حكومة جمهورية إيران الإسلامية بشأن حالة حقوق الإنسان في البلد، غير أنه أعرب عن أسفه لرفض طلبات الزيارة التي قدمها. وخلال العام الماضي، استمرت الحالة الاقتصادية في جمهورية إيران الإسلامية في التدهور، وتفاقمت بسبب الآثار المترتبة على الجزاءات، في حين تعرض الداعون إلى حماية حقوق الإنسان واحترامها للترهيب والمضايقة والاعتقال والاحتجاز. وذكر أنه قدم في تقريره لمحة عامة عن المسائل الأكثر إلحاحاً من بين مسائل حقوق الإنسان التي لوحظت خلال تلك الفترة، وقدم معها تحليلا مُرَكزا لحالة الأقليات العرقية والدينية.

37 - وأضاف أن الشواغل تشمل استمرار تطبيق عقوبة الإعدام، حيث نُفِّذَ ما لا يقل عن 173 حكم إعدام حتى الآن في عام 2019 وحده، بما يشمل تنفيذه في شخصين عمرهما 17 سنة، ووجود العديد من الأطفال الجانحين الذين ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام فيهم، على الرغم من أن القانون الدولي لحقوق الإنسان يحظر توقيع عقوبة الإعدام على أي شخص يرتكب جريمة وهو دون سن الثامنة عشرة. واستطرد يقول إنه مع ذلك مستبشر بالحوار المعزز الذي يجري بين المفوضية والسلطات الإيرانية بشأن إقامة العدل وإعدام الأطفال الجانحين.

38 - واسترسل قائلا إن المسائل التي تثير قلقا بالغا تشمل أيضا تقليص الحقوق الأساسية، بما فيها الحق في حرية تكوين الجمعيات والاجتماع، وخاصة الانتهاكات التي تُمَارَس ضد العمال والمدرسين والطلاب والأقليات والنساء. وتتجسد هذه المسائل في قضيتي نسرين ستوده، المحامية الإيرانية التي حُكم عليها بالحبس وبعقوبة بدنية لدفاعها عن النساء المتهمات بالاحتجاج على الإلزام بارتداء الحجاب، وآراس أميري، الفنانة الإيرانية التي احتُجِزَت بسبب عملها في المجلس الثقافي البريطاني في لندن، وعدد أفراد الأقليات العرقية والدينية المسجونين سياسيا والمحكوم عليهم بالإعدام الذي لا يتناسب مع أعداد غيرهم من الفئات، ولا سيما الناشطون في مجال حقوق الإنسان والناشطون الثقافيون من تلك المجتمعات.

39 - وأعرب عن ترحيبه بالتغيير الأخير الذي يسمح للنساء بحضور مباريات كرة القدم، ولكنه قال إن التمييز ضد النساء لا يزال مستمرا على نطاق واسع سواء في القانون أو الممارسة. وتابع قائلا إن الاتصالات الثنائية مع الحكومة أدت إلى إطلاق سراح ثلاثة مواطنين أجانب أو مزدوجي الجنسية في عام 2019، غير أن العديد منهم ظلوا خاضعين للاحتجاز التعسفي، رغم أنه دعا إلى الإفراج عنهم فورا. وذكر في الختام أن توصيات محددة الأهداف صِيغَت لمعالجة الشواغل الخطيرة للأقليات في مجال حقوق الإنسان، بما يشمل التشريعات والممارسات التمييزية التي تؤثر على الأقليات العرقية والدينية، وفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

40 - **السيد حساني نجاد بيركوهي** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن حالة بلده ليست معروضة على اللجنة من أجل حقوق الإنسان ولم تكن أبدا معروضة من أجلها. وليس للتقرير والولاية و ''المشهد'' الذي كُرر عرضه للتو أدنى علاقة بحقوق الإنسان، وأي ادعاء يخالف ذلك هو ادعاء كاذب بكل وضوح. وستختفي هذه التمثيليات بمجرد أن تغير إيران شكل علاقاتها مع الولايات المتحدة وتُبَدِّلَ موقفها من الفصل العنصري والاحتلال الإسرائيليين. والذين عينوا أنفسهم حراسا للفضائل العالمية خلف الولاية أصبحوا هم أنفسهم يتصرفون أكثر فأكثر مثل الديكتاتوريين، من خلال شن اعتداءات مدفوعة بكراهية الأجانب على المجتمعات الضعيفة مثل المهاجرين والمسلمين ومن خلال ازدرائهم وسائل الإعلام الحرة

والحقيقة وسيادة القانون وبقية القيم الديمقراطية كلها. ولذلك يمكن تفهم تشكك وفده الشديد في المشورة المتعلقة بحقوق الإنسان التي يقدمها العنصريون والمستعمرون والديكتاتوريون الذين يصورون أنفسهم على أنهم المدافعون عن حقوق الإنسان في إيران. وما يواجهه الإيرانيون اليوم من غضب وشيطنة بلا رحمة لا يتعلق بحقوق الإنسان بل يتعلق بأنهم اختاروا لأنفسهم زعماء لا يروقون لغيرهم ولم يعد من الممكن عزلهم متى شاءت الولايات المتحدة. والتجرُّؤ على ممارسة عملية ديمقراطية تسفر عن نتائج لا تخدم مصالح الولايات المتحدة معناه المغامرة بالتعرض لهجوم شامل منها، على غرار الإرهاب الاقتصادي الشبيه بالإبادة الجماعية الذي تمارسه ضد الإيرانيين.

41 - وأشار إلى تركيز التقرير على الأقليات في إيران، فقال إن الإيرانيين تعايشوا في سلام ووئام لآلاف السنين، ونظروا إلى لغاتهم ومعتقداتهم وأعراقهم المتنوعة باعتبارها مكونات طبيعية في ثقافة الفرس وتاريخهم. فأعلى سلطة سياسية في إيران تنتمي إلى أقلية لغوية أذربيجانية، ورئيس مجلس الأمن القومي ينتمي إلى العرب، وكل خبير في البعثة الدائمة في نيويورك ينتمي إلى خلفية ثقافية ولغوية مختلفة. وإيران نفسها هي التي تربط الإيرانيين ببعضهم، من خلال الأحلام والقيم والأفراح والأحزان المشتركة. ومثل هذه الحقائق يصعب فهمها على أولئك الذين يعيشون في مجتمعات مليئة بالمواقف المشبعة بالكراهية وبالتمييز العنصري والعرقي. وقد ضخت الولايات المتحدة ثروات هائلة لافتعال نزاع عرقي وديني لم يكن موجودا داخل إيران كجزء من استراتيجيتها الموجهة ضد الإيرانيين. والإرهابيون الذين كانوا حتى وقت قريب على قوائم الإرهاب في البلدان الغربية أصبحوا الآن حلفاء في الحملة الشريرة التي تُشن على الإيرانيين. وشيء بغيض أن يُمَجَّدُ المجرمون، الذين تلطخت أياديهم بدماء المدنيين وضباط إنفاذ القانون، كأنهم ضحايا للتمييز العرقي أو الديني. وستكون مأساة إذا خضعت الأمم المتحدة لهذه المخططات القسرية.

42 - واستطرد يقول إن التقرير بأكمله شوهته التحيزات الشخصية للمكلف بالولاية وعابه بشكل جوهري إدراج أخبار كاذبة وتفسيرات متصلبة متكررة للقوانين، ولا سيما فيما يتعلق بدستور جمهورية إيران الإسلامية. وأضاف أن أنشطة المقرر الخاص على مدى الاثني عشر شهرا الماضية تعكس عدم احترامه لميثاق الأمم المتحدة، الذي يتضمن اعترافاً لا لبس فيه بالسيادة المتساوية للدول الأعضاء، وعدم احترامه كذلك للحياد والكفاءة المهنية المطلوبين بموجب مدونة قواعد السلوك لأصحاب الولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان. وذكر أن الحالات المحددة المثارة في التقرير، التي تناولتها السلطات بصورة منفصلة ومفصلة، ليست أشد خطورة من الحالات المماثلة التي تشهدها معظم البلدان ولا تستدعي تقارير أو قرارات خاصة ببلدان محددة. وتابع قائلا إن الإيرانيين لا يخفون أوجه قصورهم ولا ينكرونها، بل يناقشونها علنا ويذهبون إلى صناديق الاقتراع سعياً إلى إحداث تحسينات توافقية وحقيقية ومستدامة. واختتم بقوله إن آخر شيء يحتاج إليه الإيرانيون هو مشورة تتعلق بحقوق الإنسان من منافقين انتهازيين.

43 - **الرئيس:** قال إن انتقاد محتوى التقارير أمر مرحب به، لكنه يطلب عدم التشكيك في نزاهة المقرر الخاص.

44 - **السيد حساني نجاد بيركوهي** (جمهورية إيران الإسلامية): تكلم في نقطة نظام، فقال إن وفده أدلى ببيان وقائعي وأنه غير مهتم بالاستماع إلى آراء الرئيس الشخصية. وأضاف أن الرئيس ينبغي أن يظل محايدا وغير متحيز فيما يتعلق بوقائع الجلسة.

45 - **السيد سيغوردسون** (أيسلندا): قال إن وفده يشعر بالقلق إزاء التمييز المستمر والمضايقة الممنهجة التي تتعرض لها الأقليات الدينية والعرقية، واعتقال المدافعات عن حقوق الإنسان اللائي يتظاهرن احتجاجا على الإجبار على ارتداء الحجاب، وترهيب الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام داخل إيران وخارجها. وقال إن آيسلندا تدعو جميع الدول إلى إنهاء عقوبة الإعدام، ولكنها تستهجن هذه الممارسة بصفة خاصة في إيران، حيث إن الجرائم المرتكبة غالبا ما تبدو غير كافية على الإطلاق لتبرير هذه العاقبة الشنيعة. وأضاف أن هناك مسألة تستوجب الاستنكار بشكل خاص وهي توقيع عقوبة الإعدام على الأطفال الجانحين، على الرغم من الحظر الصريح الوارد في اتفاقية حقوق الطفل، التي صدقت عليها إيران. وطلب إلى المقرر الخاص أن يوضح الخطوات الأكثر إلحاحاً وجدوى، والدور الذي يمكن أن يضطلع به الشركاء الدوليون، في اتجاه إنهاء توقيع عقوبة الإعدام على القاصرين في إيران.

46 - **السيد أربيتر** (كندا) **:**قال إنه على الرغم من التقدم التدريجي الذي تحرزه إيران في بعض المجالات، فلا يزال وفده يشعر بقلق عميق إزاء العديد من حالات الاعتقال والاحتجاز التعسفيين والتمييز المستمر ضد النساء وأبناء الأقليات العرقية والدينية، وانتهاك الحق في حرية الرأي والتعبير والاجتماع، لا سيما الانتهاك الذي يتعرض له المدافعون عن حقوق العمال والمرأة، وحالات إعدام الأطفال الجانحين. وتابع قائلا إن حكومة جمهورية إيران الإسلامية

ينبغي أن تتفاعل بصورة بناءة مع المجتمع الدولي، بما في ذلك عن طريق السماح للمقرر الخاص بزيارة البلد قريبا. وتساءل عن الكيفية التي ينبغي للمجتمع الدولي أن يعالج بها الشواغل المتعلقة باعتقال مواطنين أجانب ومزدوجي الجنسية واحتجازهم بشكل تعسفي في إيران، وتساءل عما إذا كان المقرر الخاص يعتزم أن يُدرج في عمله مع الحكومة التوصيات التي قُدمت لإيران في العرض التقديمي للاستعراض الدوري الشامل الذي أُجري لها في عام 2019.

47 - **السيدة ليندمان وينتربرغ** (سويسرا): قالت إن بلدها، الذي يدين بشدة تطبيق عقوبة الإعدام، يرحب بخفض عدد أحكام الإعدام في إيران، ولكنه يدعو الحكومة إلى مواصلة خفض عددها وإبدال جميع الأحكام التي صدرت بالفعل ضد أطفال جانحين. وقالت إن وفدها يرحب بالتغييرات الأخيرة التي تسمح للنساء بحضور مباريات كرة القدم العامة، ولكنه لا يزال يشعر بالقلق إزاء التمييز ضد الأقليات العرقية والدينية المعترف بها وغير المعترف بها، ومعاملة المدافعين عن حقوق الإنسان، واحتجاز العديد من المواطنين المزدوجي الجنسية دون تمكينهم من الحصول على المساعدة القنصلية. ودعت السلطات إلى أن تحترم حقوق الجميع وحرياتهم الأساسية وتحميها وتكفلها وأن تواصل جهودها الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين.

48 - **السيد بوفيدا بريتو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): تكلم باسم حركة بلدان عدم الانحياز، فقال إن الحاضرين في الاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق لعام 2019 أعادوا التأكيد على أهمية احترام وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميا على نطاق عالمي وبشكل فعال، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، والتأكيد على التزامهم بتشجيع هذا الاحترام وهذه الحماية. ومضى يقول إن حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتصرف وغير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتشابكة ويجب معالجتها على المستوى الدولي، من خلال حوار بناء ومنصف وموضوعي، مع احترام السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وأعرب أيضا عن قلق الحركة العميق إزاء الانتشار المستمر للقرارات الانتقائية الخاصة ببلدان محددة التي تتخذها اللجنة الثالثة ومجلس حقوق الإنسان، والتي تعمل على استغلال حقوق الإنسان لأغراض سياسية. واختتم بقوله إن الاستعراض الدوري الشامل هو الآلية الحكومية الدولية الرئيسية لدراسة المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان على المستوى الوطني، بالتعاون مع البلد المعني ودعمه ومشاركته.

49 - **السيدة بي تشونتشوير** (أيرلندا): قالت إن بلدها يشعر بقلق بالغ إزاء استمرار استخدام عقوبة الإعدام في إيران، ولا سيما بحق مجرمين أحداث. وأضافت أن وفد بلدها يدعو حكومة هذا البلد إلى أن تعلن وقفا اختياريا لتنفيذ أحكام الإعدام تمهيدا لإلغاء عقوبة الإعدام؛ وإلى أن تقوم، على وجه الاستعجال، بتعديل التشريعات بهدف حظر إعدام الأطفال الجانحين، وذلك وفقا للالتزامات المتوجبة عليها بمقتضى اتفاقية حقوق الطفل. وأعربت عن قلق أيرلندا بوجه خاص إزاء تزايد القيود المفروضة على الحق في حرية التعبير، وإزاء انتهاكات الحق في الحياة والحرية وفي محاكمة عادلة، بما في ذلك استمرار مضايقة أفراد ينتمون إلى مختلف الجماعات، واعتقال أفراد من تلك الجماعات واحتجازهم بشكل تعسفي، ولا سيما المدافعات عن حقوق الإنسان، نتيجة للانخراط في احتجاج سلمي. وطلبت معلومات مستكملة عن قضية السيدة سوتوده، وتساءلت عما إذا كان المقرر الخاص يتوقع حدوث أي تقدم فيما يتعلق بالحصول على إذن بدخول إيران للقيام بزيارات رصد.

50 - **السيد بورتمبورغ** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): أعرب عن ارتياح الاتحاد الأوروبي إزاء الالتزامات التي تعهدت بها جمهورية إيران الإسلامية، والإجراءات الإيجابية التي اتخذتها، بما في ذلك الانخفاض بنسبة 50 في المائة تقريبا في عمليات الإعدام من عام 2017 إلى عام 2018، والتأثير الكبير للتعديلات التشريعية التي أجريت في عام 2017. وقال إنه على الرغم من استمرار الاتجاه النزولي في عام 2019، لا تزال عمليات الإعدام في البلد تُعدُّ بالمئات، كما يستمر فرض عقوبة الإعدام على مجموعة واسعة من الجرائم، بما في ذلك بحق المجرمين الأحداث. وأضاف قائلا إن وفد الاتحاد الأوربي يطلب أن يستفيض المقرر الخاص في بيان التوصيات المحددة التي طرحها في ذلك الصدد في تقريره المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في آذار/مارس 2019، وفي متابعتها، وأن يقدم معلومات عن حالة النساء والفتيات، ولا سيما المدافعات عن حقوق الإنسان، وعن حوادث زواج الأطفال والزواج القسري المبكر، وعن التعاون القنصلي.

51 - **السيد إردمان** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفد بلده لا يزال يشعر بقلق بالغ إزاء حالة حقوق الإنسان في إيران، ويحث حكومتها على حماية حقوق الإنسان الواجبة للأقليات، بما فيها الحق في حرية الدين أو المعتقد، وكذلك حرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير والتجمع السلمي، الآخذة في التدهور. وأعرب عن أسف وفد بلده لاستهداف جماعات معينة وتخويفه أفراد

من تلك الجماعات واعتقالهم، ولوجود نحو 700 من سجناء الرأي زُجَّ بهم في السجن من خلال محاكمات غير عادلة، ومضايقة نساء وحبس نساء مددا طويلة بسبب ارتدائهن ملابس يرغبن في لبسها. وخلص إلى القول إن على الحكومة أن تفرج عن المدافعات عن حقوق الإنسان اللائي احتجزتهن بصور تعسفية.

52 - **السيد دنكل** (ألمانيا): قال إنه على الرغم من اعتراف بلده بانخفاض عدد حالات الإعدام في إيران، فإنه يشعر بقلق بالغ إزاء استمرار استخدام عقوبة الإعدام، التي يشكل استخدامها انتهاكا للحق في الحياة والكرامة الإنسانية، ولا سيما بحق مجرمين أحداث، كما يشكل خرقا واضحا لاتفاقية حقوق الطفل وللمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وأضاف أن وفد بلده يحث إيران على تخفيف جميع أحكام الإعدام الصادرة بحق قُصَّر، وعلى النظر في عقوبات بديلة، على النحو المنصوص عليه في القانون الإيراني. وذكر أن إيران عليها التزام دولي باحترام حقوق الإنسان الواجبة لجميع المحتجزين، بما في ذلك حقهم في محاكمة عادلة، وتيسير وصولهم دون قيود إلى المشورة القانونية التي يختارونها، والاتصال بأسرهم، والمعاملة الإنسانية في السجون، بما في ذلك الرعاية الصحية الملائمة. وختم بالقول إن وفد بلده يشعر بقلق بالغ أيضا إزاء حالة المرأة في إيران، وأنه يحث الحكومة على إطلاق سراح جميع النساء المحتجزات على خلفية عملهن كمدافعات عن حقوق الإنسان، وكذلك احترام حقوقهن في حرية تكوين الجمعيات والتعبير والتجمع.

53 - **السيدة كوي ديلغادو** (كوبا): قالت إن من الواضح أن ولاية المقرر الخاص لم تُنشأ بروح التعاون والاحترام التي ينبغي أن تسود المنتديات المعنية بحقوق الإنسان. وأضافت قائلة إن الإصرار على طرح مبادرات انتقائية ومضللة دون موافقة الدولة المعنية، ودون مراعاة الإجراءات التي اتخذتها تلك الدولة لإقامة علاقات طيبة مع آليات حقوق الإنسان، يشكل عائقا أمام التعاون الدولي. وينبغي للدول الأعضاء أن تعمل معا على منع استمرار هذه الإجراءات في عرقلة تعزيز حقوق الإنسان على نطاق العالم. ويجب منح إيران حيزا كافيا لمواجهة أي تحديات قد تصادفها، وينبغي الاعتراف بجهودها في هذا الصدد.

54 - **السيدة علي** (الجمهورية العربية السورية): سألت المقرر الخاص عما إذا كان يرى أن حضور مناسبات تقيمها بلدان أو منظمات غير حكومية لديها مشاكل سياسية معينة مع إيران، أو إرسال رسائل فيديو إلى تلك المناسبات، يتماشيان مع الحفاظ على حياده؛ وكذلك ما إذا كان يعتقد أن هذه الأنشطة تساعد على تحسين حالات حقوق الإنسان؛ وما إذا كانت تتوافق مع سيادة الدول الأعضاء التي أكدها الميثاق. وتساءلت عما إذا كان قد نظر في إصدار بيان فردي أو مشترك لمعالجة آثار التدابير القسرية الانفرادية على حقوق الإنسان الواجبة للمدنيين في إيران، وعما فعله، بصفته تلك، لتنفيذ أمر محكمة العدل الدولية لعام 2018 بشأن تلك القضية. وختمت كلامها بالتساؤل عن ماهية التدابير المحددة التي يمكن اتخاذها للتخفيف من آثار الجزاءات الانفرادية التي فرضتها الولايات المتحدة على حقوق الإنسان الواجبة للمدنيين في إيران، والتي عُززت مؤخرا، وعن التدابير التي يمكن اتخاذها لتدارك مظالم المدنيين الإيرانيين ضحايا تلك التدابير ومحاسبة المسؤولين عنها.

55 - **السيدة بريكريلوفا** (تشيكيا): قالت إن وفد بلدها يشجع حكومة جمهورية إيران الإسلامية على مواصلة تعاونها البناء على نحو متزايد مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وعلى السماح للمقرر الخاص بالدخول ابتغاء القيام بزيارات للرصد ولأغراض التعاون. وأضافت أن وفد بلدها لا يزال يساوره قلق بالغ إزاء استمرار استخدام عقوبة الإعدام، ولا سيما بحق أطفال جانحين، وبحق أطفال يدَّعى أنهم أطفال جانحون، وهو ما يشكل انتهاكا للالتزامات التي تعهدت بها إيران بالتصديق على كل من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية حقوق الطفل. وأردفت قائلة إن وفد بلدها لا يزال يشعر بالقلق إزاء العديد من الانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان، مثل زيادة القيود المفروضة على الحق في حرية التعبير والحرية والمحاكمة العادلة، وكذلك الأعمال الانتقامية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين، بمن فيهم النساء، والأقليات، والمثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين، والصحفيون والنقابيون.

56 - **السيد روسكو** (المملكة المتحدة): قال إن من المستحسن لممثل جمهورية إيران الإسلامية، بدلا من محاولته جاهدا ذر الرماد في العيون، في البيان الذي أدلى به اليوم، أن يحاول العمل على التوصيات البناءة الواردة في تقرير المقرر الخاص. وأضاف أن المقرر الخاص، الذي عيّنه مجلس حقوق الإنسان، يستحق احترام كلّ من اللجنة الثالثة وإيران. وأشار إلى أن المملكة المتحدة تشاطر القلق إزاء الاحتجاز التعسفي لمواطنين مزدوجي الجنسية ورعايا أجانب وصحفيين ومدافعين عن حقوق الإنسان، وكذلك إزاء انتهاكات الحق في حرية الدين أو المعتقد، وتحث السلطات الإيرانية على ضمان مراعاة

الأصول القانونية الواجبة، والمحاكمات العادلة للجميع، وعلى ضمان معاملة أفراد الأقليات الدينية والعرقية على قدم المساواة أمام القانون، والسماح لهم بالمشاركة الكاملة في الحياة الاجتماعية. وسأل المقرر الخاص عن التدابير التي ينبغي للحكومة أن تنفذها لكفالة تلك الضمانات. وختم حديثه بالقول إن وفد بلده يدعو حكومة إيران إلى تيسير وصول المقرر الخاص وغيره من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة حتى يتمكنوا من القيام بزيارات رصد، ومن المشاركة على نحو أكبر في المسائل التي يثيرها الإيرانيون.

57 - **السيد كيونغ** هيوك تشوي (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن وفد بلده يعارض بشدة الإجراءات المتعلقة ببلدان محددة، التي تحركها دوافع سياسية وتتسم بالتصادم. وأضاف أنه ينبغي مناقشة مسائل حقوق الإنسان بطريقة محايدة من خلال عملية الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان. وقد كان للتدابير القسرية الانفرادية غير القانونية واللاإنسانية التي تفرضها بعض البلدان تأثير خطير على رفاه جميع الإيرانيين، وينبغي التساؤل بشأنها ومناقشتها على سبيل الأولوية. وأعرب عن تأييد وفد بلده لحكومة جمهورية إيران الإسلامية وشعبها في كفاحهما في سبيل الدفاع عن سيادتهما وحقهما في الوجود.

58 - **السيدة شو** دايتشو (الصين): قالت إن بلدها يرحب بالجهود التي تبذلها حكومة إيران والتقدم الذي أحرزته في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ولا سيما بالنظر إلى التحديات التي تواجهها إيران في هذا الصدد كبلد نامٍ، ورحبت بالتشريعات الأخيرة الرامية إلى حماية حقوق الأطفال والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة. وأضافت أن وفد بلدها يلاحظ بقلق الأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية على حالة حقوق الإنسان في إيران، وهو ما ينبغي أن ينظر إليه المجتمع الدولي بصورة موضوعية ومحايدة. وفي ضوء تصاعد التوترات مؤخرا في منطقة الخليج، ينبغي إعادة المسألة النووية الإيرانية إلى مسار خطة العمل الشاملة المشتركة، حتى يتسنى لبلدان المنطقة بناء منصة للحوار والتشاور والاضطلاع بدور بنّاء في تعزيز الأمن الإقليمي. وأنهت كلامها بالقول إن الصين أيدت على الدوام الحوار والتعاون البنّاءين.

59 - **السيد باركوفيتش** (بيلاروس): قال إن الإجراءات الخاصة ببلدان محددة تؤدي إلى نتائج عكسية بالنسبة لإحراز تقدم في مجال حقوق الإنسان. وأضاف أن لدى الأمم المتحدة حاليا آلية فعالة من أجل استعراض امتثال الدول الأعضاء للالتزامات المتوجبة عليها في مجال حقوق الإنسان. وأشار إلى أن الاستعراض الدوري الشامل يقدم تحليلا دقيقا لحالة حقوق الإنسان في كل بلد من البلدان، وهي أفضل طريقة لتشجيع الدول على العمل بشأن هذه المسائل في بلدانها. وأعرب عن تمنيات وفد بلده للوفد الإيراني بكل النجاح في الدورة الثالثة لاستعراضه في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، وكرر اعتراضه على تسييس مسائل حقوق الإنسان في بلدان بعينها.

60 - **السيدة غيبريكيدان** (إريتريا): قالت إن النهج الحالي المخصص لبلدان بعينها لا يستند إلى شواغل حقيقية إزاء حقوق الإنسان، بل يستند إلى دوافع سياسية، وبالتالي فهو يؤدي إلى نتائج عكسية. وبالنظر إلى أنه ما من بلد أوفى بجميع التزاماته المتعلقة بحقوق الإنسان، وما من بلد خالٍ من الانتهاكات، فإن أيا منها ليس لديه السلطة المعنوية للقيام بتوجيه أصابع الاتهام. وأضافت أنه لا يمكن النهوض بتعزيز فعال لحقوق الإنسان إلا من خلال تعاون دولي عالمي وموضوعي وغير انتقائي، يُقام بأسلوب عادل ومتكافئ، مع إيلاء الاحترام للسيادة الوطنية. ولذلك فإن الاستعراض الدوري الشامل، الذي يهدف إلى تعميق التعاون والشراكة في تعزيز الحقوق، يظل أفضل منبر. وختمت كلامها بالقول إن إريتريا تكرر التزامها بمضاعفة جهودها في مجال تعزيز الحقوق، وأنها لا تزال تعارض التسييس وازدواجية المعايير فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان.

61 - **السيد لوبو** (النرويج): أعرب عن أسف بلده لاستمرار التمييز ضد الأقليات الإثنية والدينية في إيران وتخويف أفراد تلك الأقليات؛ وللعدد الكبير من عمليات الإعدام التي لا تزال تنفذ هناك، على الرغم من التعديلات التشريعية التي أجريت في عام 2017؛ وكذلك الاستخدام المستمر لعقوبة الإعدام بحق الأطفال الجانحين؛ وتزايد القيود المفروضة على حرية التعبير، بما في ذلك سجن نقابيين وغيرهم من الناشطين العماليين؛ واستمرار اعتقال المدافعين عن حقوق الإنسان، الذين يقضون أحكاما بالسجن استنادا إلى معايير غير محددة تحديدا كافيا، والتهديدات الموجهة ضد أولئك الأفراد. وقال إن وفد بلده يحث السلطات الإيرانية على الوفاء بالالتزامات المترتبة عليها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، وعلى التعاون الكامل مع المقرر الخاص بالسماح له بزيارة إيران. وتساءل عن إمكانية قيام المقرر الخاص بإقامة حوار بنّاء مع السلطات الإيرانية.

62 - **السيدة ندايشيمي** (بوروندي): قالت إن أي نظر في حقوق الإنسان يجب أن يستند إلى اعتراف محايد بالدولة بوصفها الجهة المنوط بها الدور الرئيسي في حماية مواطنيها. ولذلك، تعارض

بوروندي الولايات المتعلقة ببلدان محددة، التي تضفي طابعا مؤسسيا على الانتقائية، وتعرّض للخطر إقامة حوار وتعاون بنّاءين، وتعقّد عمل المكلفين بولايات. وأشارت إلى أن الاستعراض الدوري الشامل هو أفضل آلية لضمان إجراء تقييم محايد ومتوازن في هذا الصدد. وأنهت مداخلتها بالقول إنه ينبغي تشجيع ذلك النوع من التقدم المبين في ردود حكومة إيران على البلاغات المقدمة من المقرر الخاص.

63 - **السيد فوروبيوف** (الاتحاد الروسي): أكد من جديد رفض حكومة بلده تسييس النظر في حالات حقوق الإنسان الوطنية من جانب هيئات الأمم المتحدة، وقال إن إخضاع جمهورية إيران الإسلامية لتدقيق لا يحكمه نظام هو أمر يتعارض مع مبادئ التعاون على قدم المساواة والحياد والموضوعية التي ترتكز عليها الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وأضاف قائلا إن التعالي في ادّعاء القدسية لم يخدم قط قضية حقوق الإنسان، في حين أن تلطيخ سمعة الآخرين بدوافع سياسية إنما يفقد هيئات الأمم المتحدة مصداقيتها. وبدلا من عزل فرادى الدول، ينبغي للمجتمع الدولي جذبها إلى حوار محترم بشأن حقوق الإنسان. وأشار إلى أن جمهورية إيران الإسلامية قد أبدت مرارا استعدادها للتعامل بصورة بنّاءة مع هيئات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وينبغي تشجيع هذه الرغبة بكل الطرق.

64 - **السيد يامورا** (اليابان): قال إن حكومة بلده تشارك، بانتظام، في إجراء مناقشات ثنائية بناءة مع إيران بشأن تطورات حقوق الإنسان في هذا البلد وبشأن التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان وستواصل القيام بذلك. وأضاف أنه في حين أحرزت إيران بعض التقدم في مجال حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيزها، فإن وفد بلده يود الاطلاع على آراء المقرر الخاص بشأن مواصلة توثيق علاقة التعاون مع البلد.

65 - **السيد ذو القرنين** (باكستان): قال إن تعزيز حقوق الإنسان مسؤولية مشتركة لا يمكن تحقيقها إلا بالتعاون والشمول، بدلا من التسييس والانتقائية. وأضاف قائلا إن تعاون حكومة جمهورية إيران الإسلامية في عملية الاستعراض الدوري الشامل وهيئات المعاهدات ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان يعكس التزامها بالتعاون البناء والإيجابي مع الآليات الدولية. وبما أن جميع حقوق الإنسان هي حقوق عالمية وغير قابلة للتصرف وغير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتشابكة، فينبغي أن تُعالج المسائل المتعلقة بهذه الحقوق باتباع نهج بنّاء ولا يبتغي المواجهة وغير مسيَّس وغير انتقائي، وبطريقة عادلة ومتكافئة وموضوعية، مع احترام السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. واختتم قائلا إن الضرورة تستدعي توخي مزيد من التنسيق بين أعمال اللجنة الثالثة ومجلس حقوق الإنسان تفاديا للازدواج في الجهود. فالاستعراض الدوري الشامل هو الآلية الحكومية الدولية الرئيسية لاستعراض مسائل حقوق الإنسان على الصعيد الوطني.

66 - **السيد رحمن** (المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية): قال إنه يرحب بالبيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية، وكذلك برد الحكومة على تقاريره ورسائله وعلى تعاونها في هذا الصدد، وكرر طلبه السماح له بزيارة إيران من أجل إنجاز ولايته على أتم وجه. وفيما يتعلق بولايته الموضوعية وتركيزه على قضايا حقوق الإنسان، قال إن عمله يستند إلى القرار الذي أُذن له بموجبه بالعمل ويتماشى تماما مع مدونة قواعد السلوك. ولذلك ينبغي أن تستند أي ردود حصرا إلى أنشطته أثناء اضطلاعه بهذه الولاية. وتابع قائلا إنه سيكون ممتنا لو شاركت جمهورية إيران الإسلامية على نحو أكمل في مناقشة التمييز الديني بحكم الواقع وبحكم القانون الموجود في دستورها.

67 - وأعرب عن قلقه البالغ إزاء العدد الهائل من حالات الإعدام والجرائم التي يحتمل أن تنطوي على أحكام بالإعدام، وعلى الأخص استمرار إعدام الأطفال الجانحين، وحث الدول الأعضاء على دراسة مختلف التوصيات المفصلة الواردة في تقريره إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/40/67) بشأن كيفية منع هذه الإعدامات وحظرها. وطلب وقفاً مطلقاً وفورياً لعمليات إعدام أي طفل جانح، والحظر النهائي لهذه الإعدامات، وأوصى بأن تسحب جمهورية إيران الإسلامية تحفظها على اتفاقية حقوق الطفل وأن تلغي التمييز ضد الأطفال، ولا سيما فيما يتعلق بالفتيات. وأردف قائلا إن الشواغل الرئيسية في هذا الصدد تشمل مفهوم المسؤولية الجنائية الذي يمكن بموجبه إعدام الفتيات في سن التاسعة، والفتيان في سن الخامسة عشرة. وحث الحكومة أيضا بقوة على تغيير تشريعاتها المتعلقة بزواج الأطفال، التي يمكن بموجبها تزويج الفتيات اللاتي لا تتجاوز أعمارهن 9 سنوات، لجعلها متمشية مع القانون الدولي لحقوق الإنسان.

68 - وأعرب عن قلقه العميق إزاء فرض ارتداء الحجاب ورد فعل السلطات المتشدد ضد النساء اللاتي يحتججن عليه، بما في ذلك الأحكام بالسجن وبدفع غرامات مُشِطَةٍ، وحث جمهورية إيران الإسلامية على وقف هذه الممارسة أيضا. وأُفيد بأن السيدة سوتوده

لا تزال في السجن، ولكنه يواصل رصد حالتها ويتوقع إحراز تقدم في هذا الصدد عندما يزور البلد. وطلب أيضا الإفراج الفوري عن جميع الرعايا الأجانب والمزدوجي الجنسية، حيث إن هناك أدلة كبيرة على إجراء محاكمات واحتجازات تعسفية وانتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان، ولا سيما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، بما في ذلك الإخلال بالضمانات الإجرائية الواجبة والأدلة الواضحة على الاعترافات الكاذبة، والتعذيب، واستخدام الأشخاص كبيادق لأغراض سياسية.

69 - وفيما يتعلق بالاستعراض الدوري الشامل، حث الدول الأعضاء على دراسة التوصيات المفصلة الواردة في مختلف تقاريره. وقال إنه يجري باستمرار مناقشات مع عدة دول بشأن أفضل السبل الكفيلة بمتابعة هذه الآلية وإدراج توصياته فيها. وفيما يتعلق بالجزاءات، وهي مسألة هامة تثير قلقا بالغا أثارتها عدة وفود، فإن جمهورية إيران الإسلامية تواجه تحديات اقتصادية خطيرة تفاقمت بسبب إعادة فرض الولايات المتحدة للجزاءات في عام 2018. ويتضمن تقريره إشارات صريحة إلى الأثر السلبي للجزاءات على جميع قطاعات الاقتصاد، مع تعرض أضعف أفراد المجتمع إلى خطر أكبر، ولا سيما فيما يتعلق بالحصول على الرعاية الصحية والأدوية الأساسية. واستدرك قائلا إن الجزاءات، مع ذلك، ليست سوى عامل واحد في التدهور الاقتصادي، كما يتضح من بدء الاحتجاجات قبل فرض الجزاءات بوقت بعيد. وختم كلامه بحثّ جمهورية إيران الإسلامية على تقديم معلومات أوفى وأكثر تحديدا عن هذه المسألة والسماح له بزيارة البلد حتى يتمكن من الحصول على رؤية أفضل لكيفية تعامل المجتمع والأهالي مع تلك الجزاءات.

70 - **السيد حساني نجاد بيركوهي** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن البلدان التي تستشري في مجتمعاتها العنصرية، ويحفل تاريخها باقتلاع الشعوب الأصلية من جذورها والاستعمار والتعذيب والحروب الاستباقية، وتقوم سياساتها على الغش والنفاق، هي بلدان لا يحق لها أن تلقي محاضرات على الآخرين بشأن حقوق الإنسان. فمن السخف أن نتصور أن تلك البلدان نفسها التي كانت مجمعاتها العسكرية هي سبب العسكرة والتي تشكل تدخلاتها مصدرا للتطرف، هي بلدان تهتم بحقوق الإنسان في إيران أو في أي بلد آخر. فهذه البلدان تتفنن في استغلال حقوق الإنسان التي هي مجرد وسيلة ملائمة أخرى من بين مجموعة الوسائل التي تستخدمها سياساتها لممارسة أقصى قدر من الضغط على خصومها. ولهذا السبب، عندما قدم المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 تقريره، لم ينبس ممثلو الولايات المتحدة وكندا وألمانيا وغيرهم ببنت شفة عن الفصل العنصري الرسمي الذي تمارسه إسرائيل يومياً. وأردف قائلا إن إيران دُعيت للمثول أمام اللجنة استنادا إلى ولاية مسيَّسة تماما، لتحميلها التكلفة وممارسة ضغط مضاد عليها، واستعادة المبادرة الاستراتيجية المزعومة، ولكن ليس من أجل حقوق الإنسان.

71 - **الرئيس**: دعا اللجنة إلى المشاركة في مناقشة عامة للبند.

72 - **السيدة الموتشو** (المغرب): قالت إن بلدها يؤكد من جديد التزامه الثابت بتحقيق احترام حقوق الإنسان وتوطيدها على الصعيدين الوطني والدولي. فقد بذل المغرب جهودا متواصلة، ولا سيما على مدى العقدين الماضيين، لتحسين أداء مؤسساته وتعزيز تشريعاته من أجل تحسين حياة مواطنيه. ويجد نهجه الشامل القائم على المشاركة إزاء حقوق الإنسان أساسه القانوني في الدستور الذي يؤكد التزامات الدولة بالسلام والأمن العالميين والتعددية والتكافؤ والمساواة بين الجنسين.

73 - واسترسلت قائلة إن المغرب انضم إلى جميع الاتفاقيات والاتفاقات الدولية المتصلة بحقوق الإنسان واعترف بأولوية هذه الصكوك بإدماجها في قوانينه الوطنية. فالحكومة اضطلعت بإصلاحات هامة لتفعيل حقوق الإنسان في البلد، مما يعكس رغبتها في الاستفادة من الدروس المستخلصة وفي تعزيز انخراطها في منظومة حقوق الإنسان. ووجه 14 دعوة إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة واستقبل 11 زيارة.

74 - وأضافت قائلة إن مؤسسات عامة أُنشئت، منذ التسعينات، لتعزيز التنوع الثقافي واحترام حقوق الإنسان وتوطيد الهياكل القضائية والإدارية القائمة. واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان هي مؤسسة تعددية ومستقلة تتماشى عملياتها مع المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وذكرت أن المنهج الدراسي يعزز تنوع الثقافة المغربية وانفتاحها على مختلف الثقافات الإقليمية والدولية، مع التعبير عن القيم والمبادئ العالمية التي تحكم حقوق الإنسان. فقد فُتحت للمرأة مناصب صنع القرار بموجب مرسوم ملكي صدر في عام 2006، كما أنها ممثلة أيضا في مجلس العلماء الإسلاميين. واختتمت بالقول إن الحكومة وضعت، مؤخرا، أيضا استراتيجية وطنية للشباب، وسياسات عامة لحماية الأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة، وسياسة جديدة للهجرة واللجوء.

75 - **السيدة غونزاليس لوبيز** (السلفادور): قالت إن تكوين المجتمعات في جميع أنحاء العالم هو نتيجة لتدفقات الهجرة المتعددة الأبعاد التي تتوقف معدلاتها على عوامل مختلفة، وسيكون دائما كذلك. والسلفادور ملتزمة ببناء ثقافة احترام حماية حقوق الإنسان وتعزيزها من خلال استخدام الآليات القائمة. وتدعو حكومة بلدها التي تعارض تجريم المهاجرين، إلى اتباع نهج شامل إزاء الهجرة الدولية وترى أن حالات الاحتجاز وعزل أفراد الأسر عن بعضهم البعض، وعدم مراعاة الأصول القانونية أو إمكانية اللجوء إلى القضاء، هي حالات انتهاك لحقوق الإنسان. وتابعت قائلة إن الدول ينبغي أن تستغل فرصة الاستفادة من الهجرة الدولية بالعمل معاً للتصدي للتحديات التي تنطوي عليها مع حماية حقوق الإنسان للمهاجرين، بغض النظر عن وضعهم. وينبغي لها أيضا أن تعترف بمساهمات المهاجرين في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المستقبلة وفي خلق الثروة على الصعيد العالمي.

76 - واستطردت قائلة إن الحكومة تعمل مع الجهات صاحبة المصلحة الوطنية والإقليمية لمعالجة الأسباب الجذرية للهجرة وضمان أن تظل خيارا، وليس فرضا، مع إيلاء اهتمام خاص لإتاحة الفرص الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية وإعمال حقوق الإنسان لجميع السلفادوريين. فاستحداث برامج تأهيل لمساعدة الأشخاص من بلدان المنشأ على الوفاء بالمعايير التي وضعتها البلدان المستقبلة يمثل إحدى وسائل فتح قنوات لتدفقات الهجرة العادية، والحفاظ على الروابط الأسرية، وتجنب أساليب الهجرة غير النظامية التي تعرض حياة المهاجرين للخطر.

77 - وأضافت أنه لا يمكن لأي دولة أن تدير تدفقات المهاجرين بمفردها بنجاح. ولذا ينشئ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية إطارا للتعاون الإقليمي والدولي فيما بين الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية على السواء في بلدان المنشأ وبلدان العبور وبلدان المقصد، على أساس احترام حقوق الإنسان لجميع الناس، أياكان وضعهم كمهاجرين. وختمت بالقول إن السلفادور ملتزمة، على الرغم من وجود العديد من التحديات، بضمان ترجمة المناقشات المتعددة الأطراف التي تجري داخل الأمم المتحدة إلى إجراءات ملموسة لصالح المهاجرين في جميع أنحاء العالم.

78 - **السيدة الزومان** (الكويت): قالت إن التعاون الدولي والإقليمي والوطني ضروري من أجل التوصل إلى آليات متفق عليها تضمن تمتع البشرية بحقوقها الأساسية بما يحترم الخلفيات الدينية والثقافية والقيم الخاصة بكل دولة، فضلا عن استقلالها. فمن شأن الركائز الثلاث للأمم المتحدة المترابطة والمكملة لبعضها البعض والتي لا يمكن تجزئتها أن تساهم في انخفاض نسبة المظالم وتحقيق السلم والأمن العالميين، مما يدفع نحو تحقيق التنمية المستدامة والشاملة التي تشكل بدورها درعا وقائيا ضد اندلاع النزاعات وانتهاكات حقوق الإنسان.

79 - وتابعت قائلة إن المطلوب أن يبذل المجتمع الدولي وشركاء الأمم المتحدة ذوي الصلة جهودا متضافرة وبلاكلل للتصدي للتحديات التي يواجهها العالم والمتصلة بالتعددية وعدم المساواة بين الجنسين، وتحسين حالة حقوق الإنسان على الصعيد العالمي، وتعزيز توافق الآراء حول المبادئ المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وأشارت إلى أن دستور الكويت وتشريعاتها الوطنية يتماشيان، على الصعيد الوطني، مع الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان الرامية إلى حماية وتعزيز الكرامة الإنسانية والمساواة في الحقوق والحرية والسلام والأمن في جميع أنحاء العالم. ونظراً للدور الهام الذي يؤديه الأجانب والمغتربون في الكويت، فإن الحكومة لم تدخر جهداً في اتخاذ جميع التدابير التشريعية والتنفيذية اللازمة لتعزيز وحماية حقوق جميع الأشخاص الذين يعيشون على الأراضي الكويتية. فالكويت بعد أن وقّعت على 19 اتفاقية بشأن حقوق العمل الأساسية، مستعدة لاجتذاب العمالة الأجنبية، مما يسهم بدوره في رفع مستوى المعيشة في بلدان المنشأ.

80 - ومضت تقول إن الكويت أنشأت مكتبا وطنيا لتنسيق جميع جهود حقوق الإنسان وتوحيدها، وهي تسهم في تنفيذ صكوك حقوق الإنسان واتفاقيات الأمم المتحدة من خلال مشاركتها في المناسبات الدولية، وعضويتها غير الدائمة في مجلس الأمن مؤخرا، وتبرعاتها لوكالات الأمم المتحدة وآلياتها. وعلى الرغم من الاهتمام المتزايد بحقوق الإنسان وعدم ترك أي أحد خلف الركب، فإن النزاعات المسلحة والإرهاب وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي أدت إلى تفاقم الانتهاكات التي يعاني منها العديد من الأبرياء في جميع أنحاء العالم. وختمت قائلة إن الكويت لا تزال ملتزمة بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك بإرساء دعائم الأمن والاستقرار في العالم، بتفعيل التعاون الدولي، في سبيل الارتقاء بحياة جميع البشر.

81 - **السيدة مانويل** (أنغولا): قالت إن تعددية الأطراف هي وسيلة هامة ووجيهة لتمتين التعاون الدولي وتعزيز الشراكات بين الدول، وكذلك، وفي إطار احترام شرعية كل دولة من الدول، تدعيم

الرفاه والمساواة بين الدول للجميع من خلال إعمال حقوق الإنسان. وأضافت قائلة إن التمثيل الجغرافي المتنوع في مجلس حقوق الإنسان يساهم في تحسين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في جميع الدول. وإضافة إلى التحديات الخارجية التي تواجه الإعمال الكامل لحقوق الإنسان، فإن عدم الاتساق في الأهمية النسبية الممنوحة للركائز الثلاث للأمم المتحدة يعكس ضرورة تعزيز ترابطها وتصحيح ضعف التمويل لركيزة حقوق الإنسان، التي لا يمكن من دونها أن يكون سلام ولا أمن، وبالتالي، لا يمكن تحقيق التنمية. ويتيح الاستعراض المقبل لمجلس حقوق الإنسان فرصة للدول الأعضاء من أجل بيان كيفية التصدي لهذه التحديات.

82 - وأردفت قائلة إن أوجه التحسن التي شهدتها مؤخرا حالة حقوق الإنسان في أنغولا تعكس اقتناع الحكومة بأن ضمان الحقوق والحريات الفردية والجماعية، وكفالة الاستفادة من الخدمات العامة، يحسّنان رفاه مواطنيها وسعادتهم. وبما أن حقوق الإنسان لها أولوية، وبما أنها مسألة تتعلق بالأمن القومي، فقد اعتمدت الحكومة مؤخرا استراتيجية وطنية لحقوق الإنسان تعزز التثقيف في مجال حقوق الإنسان للقطاعين العام والخاص، وتعمّق الحوار مع المجتمع المدني من أجل زيادة المشاركة النشطة في شراكة مع الدولة. وأُدخلت أيضا تغييرات رئيسية على الإطار القضائي، ولا سيما عقب التصديق مؤخرا على عدة اتفاقيات وصكوك دولية أخرى. وختمت كلامها بأن أنغولا تكرر تأكيد التزامها بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، من خلال مواصلة التحسينات على الاستراتيجيات والسياسات والبنى الوطنية، ومن خلال عضويتها في مجلس حقوق الإنسان.

83 - **السيد تيرامونغكالانون** (تايلند): قال إن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها هو جزء أساسي من الجهود المتواصلة التي تبذلها حكومة بلده لضمان الاستقرار الوطني والنمو المستدام، وأنه يتم تعزيزهما واستكمالهما بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وأضاف قائلا إن قيم المساواة في الحقوق وعدم التمييز منصوص عليها في الإطار التشريعي والتنظيمي للأمة، الذي تم تنقيحه لضمان عدم تخلف أي شخص عن الركب. وفي إطار أحدث خطة وضعتها الحكومة في مجال حقوق الإنسان، سيجري توسيع نطاق الفئات الضعيفة الموجهة إليها تلك الخطة بحيث تشمل المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين. وقد واصلت اللجان الوطنية لحقوق الإنسان عقد اجتماعات فيما بينها كما واصلت أداء وظائفها.

84 - وأردف قائلا إن المساعي المبذولة في تايلند لحماية حقوق الإنسان كان الهدف منها دائما إقامة مجتمع عادل وقائم على قواعد وشامل للجميع، والوصول أولاً إلى من هم أشد تخلفا عن الركب، بمن فيهم المحتجزون. وأشار إلى أن تايلند تتطلع إلى حلقة النقاش المتعلقة بتعزيز آليات حماية حقوق السجناء، والمقرر عقدها في الدورة الرابعة والأربعين لمجلس حقوق الإنسان. وأضاف أن تايلند، وبعد أن استحدثت الرعاية الصحية الشاملة في عام 2002، واصلت تحسين تغطية تلك الرعاية وتقديمها، مع ضمان استدامتها. وأشار إلى أن تايلند، في إطار جهودها الرامية إلى ضمان اتباع نهج كلّي قائم على الحقوق ومحوره الإنسان، إزاء التنمية الاجتماعية والاقتصادية، هي أول بلد في آسيا يرسم خطة عمل وطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وأول بلد يصدق على اتفاقية العمل في قطاع صيد الأسماك - 2007 (رقم 188)، لمنظمة العمل الدولية. وقد استضافت منتدى الأعمال التجارية المسؤولة وحقوق الإنسان في حزيران/يونيه 2019، وهي تظل منفتحة على مواصلة التعاون بين جهات متعددة صاحبة مصلحة، من خلال اتباع نهج متوازن إزاء الأمن والتنمية وحقوق الإنسان، في تعزيز الفرص والتصدي للتحديات المتعلقة بالهجرة.

85 - وخلص إلى القول إن تايلند، وقد كررت تأكيد دعمها الكامل لمفوضية حقوق الإنسان، وتسليط الضوء على عملها مع مجلس حقوق الإنسان، ستواصل تعزيز الشراكات العالمية والتعاون التقني وبناء القدرات لترجمة الالتزامات والمعايير الدولية في مجال حقوق الإنسان إلى أعمال وإلى واقع. وعند تنفيذ خطة عام 2030، يجب أن يكون الإنسان في صميم الإجراءات والسياسات الإنمائية، وذلك اتساقا مع المبدأ الأساسي القائل بأن جميع البشر يولدون أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق.

86 - **السيد هيراسيمنكو** (أوكرانيا): قال إن آليات مجلس حقوق الإنسان والمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة بحاجة إلى تعزيز مسؤولياتهم العالمية فيما يتعلق بالدور الحيوي الذي يضطلعون به في منع حدوث الانتهاكات أو تصعيدها، وذلك بوسائل منها رصد قضايا وأوضاع حقوق الإنسان، وإسداء مشورة قانونية أو عملية إلى الحكومات المعنية. وأضاف قائلا إن الخطوات التشريعية التي اتخذتها حكومة بلده لتحسين سبل حماية الأشخاص المفقودين أو المختفين تشمل آلية لتعويض الأفراد الذين اختفوا أثناء القيام بواجبات عسكرية، وكذلك المركز القانوني والضمانات الاجتماعية

للأشخاص المحتجزين بصورة غير قانونية، أو المسجونين أو المأخوذين رهائن في أراضي أوكرانيا المحتلة مؤقتا وخارج تلك الأراضي، من قبل جماعات مسلحة غير قانونية أو وكالات إنفاذ قانون تابعة لدولة أجنبية. وأشار إلى أنه لم يُقدَّم في القرم أي فرد إلى العدالة في الحالات المحددة على أنها حالات اختفاء قسري، وقال إن وفد بلده يُعرب عن الأسف لعدم وجود آلية لكشف أماكن وجود الأشخاص المفقودين، حيث لا تزال روسيا تعيق إنشائها، في حين أن المنظمات الإنسانية الدولية ممنوع عليها الوصول الكامل من دون عائق إلى المناطق المحتلة مؤقتا في منطقتي دونيتسك ولوهانسك. وأنهى كلامه بالقول إنه على الرغم من استمرار العدوان العسكري الخارجي الذي أدى إلى الاحتلال المؤقت لشبه جزيرة القرم ولأجزاء من دونباس، فإن أوكرانيا لا تزال ملتزمة بتنفيذ برنامج إصلاح شامل يرمي إلى تعزيز استقلالية القضاء، وكبح الفساد، وتوطيد الديمقراطية. وقد كان للمجتمع المدني الأوكراني دور نشط في تصميم وممارسة الإشراف الفعال في ذلك الصدد، وهو سيواصل الاضطلاع بدور رئيسي في تلك الجهود.

87 - **السيد بوفيدا بريتو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها هو التزام أخلاقي وسياسي ودستوري لبلده، كما يتجلى في السياسات الوطنية الرامية إلى زيادة المشاركة المدنية، وإلى تسليط الضوء على الفئات الضعيفة، والقضاء على الفقر. وأضاف أن انتخاب جمهورية فنزويلا البوليفارية لعضوية مجلس حقوق الإنسان دليل على أن المجتمع الدولي قد رفض الحملة التدخلية وغير المسبوقة لتدابير قسرية انفرادية ترمي إلى زعزعة استقرار البلد وتشويه سمعته. كما أن قرار مجلس حقوق الإنسان 4/42، الذي رحب فيه المجلس بالوجود الدائم لمفوضية حقوق الإنسان في جمهورية فنزويلا البوليفارية، يعكس بوضوح استعداد حكومة بلده للحفاظ على علاقة بنّاءة وقائمة على الاحترام مع ذلك الكيان من كيانات الأمم المتحدة.

88 - وأردف قائلا إن الزيارة التي قامت بها مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، في حزيران/يونيه 2019، التي تمّت دون شروط مسبقة، أعقبها نشر تقرير مسبق الصياغة يعرض وجهة نظر متحيزة لا تعكس انفتاح حكومة بلده على الحوار أو على الحقائق على أرض الواقع. وأشار إلى أن الوثيقة تعاني من أوجه قصور شديدة في المنهجية، وتعتمد اعتمادا كبيرا على مصادر تعوزها الموضوعية، وتُغفل تقريبا جميع المعلومات التي قدمتها الدولة، وغيرها من الجهات الفاعلة. وينبغي أن تؤخذ ملاحظات الحكومة في الاعتبار، وأن تُصحَّح تلك الأخطاء.

89 - وواصل كلامه قائلا إن استخدام تدابير قسرية انفرادية غير توافقية، وهجمات متعددة الأبعاد على الاستقرار الاقتصادي والسياسي لبلد ما يؤثر بشدة على حقوق الإنسان لجميع أفراد شعبه، وهو أسوأ طريقة لتعزيز التعايش القائم على الاحترام. وعلى الرغم من الضغط الدولي الشديد، تواصل حكومة بلده الوفاء بجميع التزاماتها في مجال حقوق الإنسان، وهي تطلب رفع الحصار الاقتصادي والمالي المفروض على البلد. وينبغي للدول أن تعتمد على الحوار، لا على التدخل، من أجل تحقيق السلام. وينبغي لها أيضا أن تمتنع عن استغلال حقوق الإنسان لتحقيق مكاسب سياسية، وعن تأجيج كراهية الأجانب والتعصب لاستخدامها ذريعة لتجنب مواجهة تجاوزاتها هي. وخلص إلى القول إن وفد بلده يكرر تأكيد التزامه الثابت ببناء عالم يسوده السلام، ويكون خاليا من العنف والنزاعات المسلحة، ويمكن فيه للجميع أن يعيشوا معا في وئام، بغض النظر عن الاختلافات الثقافية والوطنية واللغوية والدينية والسياسية، بما يتماشى مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

90 - **السيدة هنري** (جامايكا): قالت إن بلدها، وقد صدّق على سبع من معاهدات حقوق الإنسان الأساسية التسع، ملتزم بضمان تمكين جميع الأشخاص الموجودين داخل حدوده لكي يستفيدوا من كامل طاقاتهم. وأضافت قائلة إن ميثاق الحقوق والحريات الأساسية هو إطار قانوني وسياساتي يهدف إلى ضمان الاحترام العالمي لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، امتثالا للصكوك الدولية لحقوق الإنسان وغيرها من الالتزامات. وهو يتضمن حكما بشأن الانتصاف عن طريق المحكمة العليا.

91 - وأردفت قائلة إنه، وابتغاءً لدعم النظام القانوني التأسيسي المنشأ بمقتضى الدستور، وُضعت خطة إنمائية وطنية، تمشيا مع خطة عام 2030، تركز على إقامة مجتمع آمن ومتماسك وعادل قائمٍ على التسامح واحترام حقوق الإنسان وحرياته. وأنشأت جامايكا أيضا لجنة مشتركة بين الوزارات معنية بحقوق الإنسان لتنسيق تبادل المعلومات بين مختلف الهيئات الحكومية على نحو أفضل، ابتغاء كفالة أن تظل عملية الإبلاغ التي تضطلع بها بشأن استعراض وتقييم الامتثال للمعاهدات صالحةً للغرض. وأشارت إلى أن المبادرات المتخذة مؤخرا لضمان حماية أضعف فئات المجتمع تشمل اعتماد تشريعات لحماية جميع الأشخاص من التحرش الجنسي، أو تعديل

تلك التشريعات، أو وضع تشريعات في هذا الصدد؛ وكذلك حماية الأطفال المخالفين للقانون؛ وزيادة مدد الأحكام الصادرة بحقّ أشخاص ضالعين في الاتجار بالأطفال؛ ودعم الأشخاص ذوي الإعاقة.

92 - ومضت قائلة بما أن تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان عملية كلية تشمل تعزيز الوعي بالنطاق الكامل للحقوق، وتحديد الظروف التي يمكن في ظلها تقييد تلك الحقوق، فإن جامايكا ستواصل تعزيز مشاركة المواطنين، وزيادة حملات التوعية العامة، وتعزيز الإنصاف في جميع قطاعات المجتمع، وتعضيد آليات المساءلة والشفافية. وأنهت كلامها بالقول إن وفد بلدها يدعو الدول إلى التمسك بالمبادئ المجسدة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كما يدعوها إلى أن تكفل، من خلال الحوار والشراكة، بقاء الإنسان في صلب الحلول العالمية لقضايا حقوق الإنسان.

93 - **السيدة بيير فابر** (هايتي): قالت إن حكومة بلدها كرست في دستورها جميع الحقوق المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأنها تواصل العمل صوب تعزيز تلك الحقوق وحمايتها وتوطيدها. وأضافت قائلة إنه، واعترافا بالحاجة إلى الدعم الدولي في ذلك الصدد، تلقت الحكومة المشورة والمساعدة من مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، بما في ذلك فيما يتعلق بإجراء انتخابات نزيهة وشفافة وجامعة، وكذلك سيادة القانون، والاستقرار السياسي. وتكفل هايتي احترام حرية التعبير، كوسيلة للهايتيين للمطالبة بتحسين نوعية حياتهم، وتحمي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال إيجاد فرص للعمل وتنفيذ برامج اجتماعية، كوسيلة للحد من الفقر المدقع. وخلصت إلى القول إنه، وفي مواجهة ارتفاع معدلات البطالة والاضطرابات الاجتماعية، فإن حكومة بلدها عازمة على بذل كل جهد لتحسين الظروف المعيشية لشعبها، ولا سيما أشد الفئات السكانية ضعفا.

94 - **السيد غربا** (صربيا): قال إن صربيا، بصفتها بلدا متعدد الأعراق، تولي اهتماما خاصا لحقوق الأقليات القومية. وبناءً على ذلك، فقد وُطِّدت بشكل إضافي التدابير الرامية إلى تعزيز تمثيل الأقليات في هيئات الدولة، وإلى ضمان تلقي أفراد الأقليات القومية للعلم بلغاتها الأصلية، على أمل أن تتلقى الأقليات الصربية في البلدان المجاورة حماية مماثلة، ولا سيما فيما يتعلق باستخدام اللغات الصربية والحروف السيريلية.

95 - وأضاف قائلا إنه على الرغم من أن صربيا أحرزت تقدما كبيرا في تنفيذ المعايير والقوانين والاستراتيجيات وخطط العمل والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، فلا يزال يوجد مجال للتحسين. ولذلك فإن التعاون مع مفوضية حقوق الإنسان وغيرها من هيئات الأمم المتحدة هو محل تقدير كبير، حيث يتجلى في إنشاء مجلس متخصص لرصد تنفيذ التوصيات الصادرة عن آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. وتضم عضوية المجلس ممثلين عن الإدارات الحكومية وعن البرلمان والمؤسسات المستقلة لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني، وقد تمخض عمله عن اعتماد خطة للتنفيذ مرتبطة بخطة عام 2030 وبأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها.

96 - وأشار إلى أنه، بعد مرور عقدين من الزمن، يظل احترام حقوق الإنسان لغير الألبان في كوسوفو وميتوهيا في وضع غير مُرضٍ، ولم تتحقق الشروط اللازمة لعودة هؤلاء الأشخاص على نحو مستدام. وقال إنه تواصل، في عام 2019، استهداف المجتمعات الصربية بهجمات وجرائم كراهية ذات دوافع عرقية، بما في ذلك الهجمات والأذيات الجسدية، واعتقال العائدين بتهم ملفقة، وإساءة معاملة رجال الدين، وعمليات اقتحام المنازل، والمضايقات اللفظية، وإلحاق أضرار بالممتلكات، وتدنيس المقابر. ومن دواعي القلق بوجه خاص انتهاكات الحقوق والحريات الأساسية لغير الألبان في جنوب كوسوفو وميتوهيا، ولا سيما فيما يتعلق باستمرار سرقة ممتلكات المشردين داخليا. كما يوجد قلق بالغ إزاء مسائل سيادة القانون في كوسوفو وميتوهيا، بما في ذلك ما يتعلق باستقلالية القضاء، والمحاكمة وفق الأصول المرعية، وعدم توفير الحماية للضحايا والشهود، مع ما يشكله ذلك من دافع للفساد والجريمة المنظمة. وقد شرعت بلغراد في الحوار مع بريشتينا وتابَعَته، وهي باقية على التزامها بحل سلمي مستدام ومقبول من الطرفين.

رُفعت الجلسة الساعة 13:05.